

Distr.: General
13 December 2010

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة



الدورة السادسة والعشرون لمجلس الإدارة/
المنتدى البيئي الوزاري العالمي
نيروبي، ٢١ - ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١
البند ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
قضايا السياسات العامة: حالة البيئة

تقرير مرحلي عن تنفيذ المقرر د.١ - ٧/١١ بشأن المحيطات

تقرير المدير التنفيذي

موجز

يقدم هذا التقرير معلومات عن الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (برنامج البيئة) في عام ٢٠١٠ لتنفيذ مقرر مجلس الإدارة د.١ - ٧/١١ بشأن المحيطات. ويقدم أمثلة على أثر تعميم الاستراتيجية البحرية والساحلية في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣ وبرنامج العمل؛ ويناقش الدعم المقدم للبلدان لإجراء تقييمات للنظم الإيكولوجية وإدارتها؛ ويسلط الضوء على دعم التكنولوجيا وما قدم لبناء القدرات؛ ويعطي تفاصيل عن العمل المتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية. ويتناول التحديات التي واجهها برنامج البيئة في تعزيز عمله في مجال البيئة البحرية والساحلية. ويشير إلى العمل التعاوني المشترك بين الوكالات الذي طور وعزز لدعم تنفيذ إعلان ماندانو بشأن المحيطات ويعترف بالدعم المقدم من الوكالات المانحة. وأخيراً، يتناول الاستعراض الحكومي الدولي الثالث المتوقع لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية.

أولاً - الإجراء المقترح أن يتخذه مجلس الإدارة

١ - قد يرغب مجلس الإدارة في النظر في اتخاذ مقرر على نسق الخطوط التالية:

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى مقرره د.١ - ٧/١١ الذي تناول، ضمن أمور أخرى، نتائج مؤتمر المحيطات العالمي المعقود في ماندانوا، إندونيسيا، في أيار/مايو ٢٠٠٩، والذي طلب بموجبه إلى المدير التنفيذي توسيع نطاق تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة وارتباطه مع سائر وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة لدعم تنفيذ إعلان ماندانوا بشأن المحيطات؛

وإذ يشير أيضاً إلى المطلب الذي ورد في الفقرة ١٣ (ج) من إعلان واشنطن بشأن حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، وهو إجراء استعراض دوري لتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية؛

١ - يحيط علماً مع التقدير بالتقرير المرحلي للمدير التنفيذي عن تنفيذ المقرر د.١ - ٧/١١ بشأن المحيطات،^(١) والذي يتضمن معلومات عن العمل الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة لحماية النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، خاصة من خلال استراتيجيته البحرية والساحلية، وبرنامج البحار الإقليمية، وبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية؛

٢ - يدعو الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية إلى بذل جهود منسقة لدعم البلدان النامية وتنفيذ المبادرات البحرية والساحلية، بما في ذلك في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية؛

٣ - يطلب إلى المدير التنفيذي المضي في تنظيم الدورة الثالثة للاجتماع الاستعراضي الحكومي الدولي المعني بتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، مع العمل على ضمان أن تكون المشاركة على أوسع نطاق ممكن، وتحقيقاً لهذه الغاية، يحث جميع الحكومات على المشاركة بنشاط في العملية الاستعراضية الحكومية الدولية، وتقديم مساهمات مالية، كلما أمكن، من أجل تحمل التكاليف المرتبطة بهذا الاجتماع.

ثانياً - تقرير مرحلي عن تنفيذ المقرر د.١ - ٧/١١

ألف - الاستراتيجية البحرية والساحلية

٢ - أدرجت الاستراتيجية البحرية والساحلية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والتي أقرها فريق كبار الموظفين الإداريين في أوائل عام ٢٠١٠ في برنامجي العمل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١١ والفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٣. وتتركز الاستراتيجية حول أربعة مواضيع ذات أولوية: عوامل الترابط بين اليابسة والمحيطات؛ والنظم الإيكولوجية من أجل رفاهية الإنسان؛ والاستخدام والحفظ المتوافقان؛ والسكان المعرضون والأماكن المعرضة.

(١) الوثيقة: UNEP/GC.26/10.

٣ - وتضم هذه المواضيع كثيراً من القضايا التي تواجهها الدول الأعضاء عند إدارة البيئات البحرية والساحلية، مثل التلوث، وتدمير الموائل، وتغير المناخ. وتدعم الأنشطة في إطار الموضوع الرئيسي، وهو عوامل الترابط بين اليابسة والمحيطات، الدول الأعضاء لضمان أن المياه، وهي حجر الزاوية للنظم البحرية والساحلية، تدار بصورة صحيحة. وتدعم الأنشطة في إطار الموضوع الثاني، وهو النظم الإيكولوجية من أجل رفاهية الإنسان، البلدان في تقدير قيمة خدمات النظام الإيكولوجي وضمان إدارة النظم الإيكولوجية بصورة جيدة لدعم التنمية المستدامة، في حين أن الأنشطة في إطار الموضوع الثالث، وهو التوفيق بين الاستخدام والحفظ، تساعد البلدان في تحقيق التوازنات المطلوبة لضمان مساهمة النظم الإيكولوجية في التنمية وعدم تدهورها. ويتعلق الموضوع الرابع، وهو السكان المعرضون والأماكن المعرضة، بالمجتمعات المعرضة للتغيير بشكل خاص، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، والموائل المعرضة، مثل الشعاب المرجانية والجبال البحرية.

٤ - وتسهل هذه الاستراتيجية العمل التعاوني من خلال البرامج الفرعية المواضيعية لاستراتيجية برنامج البيئة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣. وتتداخل هذه المواضيع أيضاً مع القضايا والتحديات المشار إليها في إعلان ماندانو بشأن المحيطات. وينفذ الجانب الأكبر من الاستراتيجية في إطار البرامج الفرعية لإدارة النظم الإيكولوجية، والإدارة البيئية، وتغير المناخ، مع تنفيذ بعض الأنشطة، مثل الشراكة العالمية لإدارة المغذيات، في إطار البرنامج الفرعي عن المواد الضارة والنفائيات الخطرة. وتستعين الاستراتيجية بالبرامج القائمة وتنفذ من خلالها، مثل برنامج البحار الإقليمية، وبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية.

باء - مواصلة الأنشطة البحرية وتطويرها في عام ٢٠١٠

- ٥ - ينصب تركيز البرنامج البحري والساحلي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حالياً على ما يلي:
- (أ) وضع برنامج قوى لإدارة النظام الإيكولوجي البحري والساحلي، بما في ذلك تدابير تتعلق بالتكيف مع تغير المناخ، من أجل تقديم الدعم للبلدان؛
- (ب) تعزيز برنامج البحار الإقليمية؛
- (ج) تنشيط برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية؛
- (د) إعادة إنشاء وحدة للشعاب المرجانية؛
- (هـ) دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية.

جيم - إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية

٦ - يدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة البلدان عن طريق استحداث أدوات لإدارة النظم الإيكولوجية، وبناء القدرات الوطنية على التقييم، والإدارة المتكاملة لخدمات النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، بما في ذلك التقييم المتكامل، والتخطيط المكاني البحري. وتعد الدول الجزرية الصغيرة النامية من بين المستفيدين بهذه الجهود، نظراً للتحديات الفريدة التي تواجهها ومستويات تعرضها العالية لتغير المناخ.

٧ - وقد شهد العقد الماضي جهوداً متزايدة لإدراج المحيطات والسواحل في التقييمات العالمية والإقليمية والوطنية. وتقدم معظم التقييمات البيئية أفكاراً عن المناطق البحرية المحددة التي تعطيها ولكنها لا تعطي لمحة عامة عن حالة المحيطات ولا تقييم الطائفة الكاملة من الأنشطة البشرية التي تؤثر على سلع وخدمات النظام الإيكولوجي البحري أو تعتمد عليها. ولسد هذه الثغرة، أصدرت الجمعية العامة قرارها ٣٠/٦٠ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ الذي أشارت فيه إلى قرارها ١٤١/٥٧ و٢٤٠/٥٨، واللذين قررت فيهما أن تنشئ عملية منتظمة ترعاها الأمم المتحدة للإبلاغ العالمي عن حالة البيئة البحرية وتقييم هذه الحالة، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وقررت الشروع في المرحلة التحضيرية التي تسمى "تقييم التقييمات"، وسيشارك في المرحلة التحضيرية برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الأقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، على أن تقوم هاتان الوكالتان سوياً بإعداد دراسة عما سيطلب من العملية المنتظمة.

٨ - وأيدت الجمعية العامة بموجب قرارها ٧١/٦٤ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ التوصيات التي اعتمدها الفريق العامل المخصص الجامع والتي تقترح إطاراً للعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وتصف دورها الأولى وسبل المُضي قُدماً، وتطلب إلى الأمين العام عقد اجتماع غير رسمي للفريق العامل المخصص الجامع في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ مواصلة النظر في طرائق تنفيذ العملية المنتظمة وتقديم توصيات بشأنها إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين.

٩ - وفي هذا الاجتماع، أوصى الفريق العامل المخصص الجامع^(٢) بأن يعين الأمين العام شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار لتقديم دعم الأمانة للعملية المنتظمة، ودعوة اللجنة الأقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، وسائر الوكالات المتخصصة المختصة التابعة للأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، لتقديم الدعم التقني والعلمي إلى العملية المنتظمة.

١٠ - وعلى المستوى الإقليمي، عملت برامج التقييم المستمرة، مثل برنامج الزعانف الخضراء لرصد الشعاب المرجانية والتوعية بها، على زيادة الحماية للشعاب المرجانية من جانب مشغلي السياحة البحرية في تايلند. وقد تقدمت بلدان أخرى في الإقليم بطلبات للانضمام إلى برنامج الزعانف الخضراء، وهذه الطلبات يدعمها برنامج البيئة.

١١ - وعلى المستوى الوطني، تعززت الصلة بين التقييمات ومقرري السياسات في بابوا غينيا الجديدة، نظراً لأن برنامج البيئة يعمل بصورة وثيقة مع إدارة البيئة والحفظ في هذا البلد لربط عملياته الخاصة بالتوقعات البيئية بإطار للإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي مع موقع للبيانات التوضيحية على المستوى المحلي في خليج كيمي، وعن طريق العملية العالمية للتوقعات البيئية، تجري تايلند تقييماً لحالة البيئة في الحاضر والمستقبل، بما في ذلك تدابير التصدي. وقد أدى هذا إلى وضع إطار في هذا البلد للنمو الاقتصادي القائم على الاستدامة البيئية باستخدام مبادئ من إطاره الوطني الخاص بالإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي. وبالمثل، ساند برنامج البيئة الدراسات التشخيصية الوطنية وتحليلات النقاط الساخنة، كما ساعدت البيانات التوضيحية على تنفيذ خطة عمل استراتيجية للتنمية المستدامة في حوض نهر ساو

(٢) أنظر تقرير الفريق العامل المخصص الجامع عن العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، المرفق، الفقرة ٢٩ (A/65/358).

فرانسييسكو بالبرازيل. وقد وضعت مبادرة الفقر والبيئة، التي يشارك في إدارتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامجاً للإدارة المتكاملة مدته عشر سنوات لتحويل دومينيكا إلى جزيرة عضوية سليمة بيئياً كأساس للتنمية المستدامة.

١٢ - وفي ترينيداد وتوباغو، تضمن مشروع إيضاحي للإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي بشأن إدارة النظام الإيكولوجي من أجل المناظر البرية والبحرية المتكاملة إعادة تشجير المناطق المتدهورة وإعادة تأهيل المناطق العازلة الشاطئية على امتداد المحاري المائية والمناطق الحساسة الأخرى في مستجمعات المياه العليا لمنع انسياب التلوث. وقد أدى المشروع أيضاً إلى قيام الحكومة بتعميم هذه الأنشطة بتمويل من صندوق أخضر وطني.

١٣ - وقدم دعم للمخططين وصانعي القرار الوطنيين لتنفيذ نهج للإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي عن طريق دليل للإدارة البحرية الساحلية القائمة على النظام الإيكولوجي ودراسات حالة عن الممارسات الجيدة، ويجري تعميم هذا الدليل بصورة تدرجية على مختلف برامج البحار الإقليمية. وينظر إلى المناطق المحمية البحرية على أنها تشكل جانباً رئيسياً من الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي، ولهذا قدم دعم للبلدان من أجل استخدام المناطق المحمية البحرية عن طريق مطبوع مشترك يحلل ممارسات الإدارة الجيدة ويقدم توجيهات بشأنها. وقد استخدم هذا المطبوع أيضاً لإثراء المناقشات عن أهداف المناطق المحمية البحرية أثناء الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المعقود في الفترة من ١٨ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ في ناغويا، اليابان. كما صدر تقرير مشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة، واتفاقية التنوع البيولوجي بشأن آثار النظام الإيكولوجي على الصيد ساعد أيضاً على إثراء المناقشات التي جرت في هذا الاجتماع وأدى إلى مزيد من التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة في هذه المسألة.

دال - تغير المناخ

١٤ - يشمل الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة من حيث التخفيف من آثار تغير المناخ المناطق البحرية والساحلية ويقوم على تعزيز العمل التحضيري للتقرير المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة بعنوان "الكربون الأزرق: دور المحيطات الصحية في أسر الكربون"، والذي صدر في أواخر عام ٢٠٠٩، ويسلط الضوء على أهمية النظم الإيكولوجية الساحلية في أسر الكربون وتخزينه. وتزداد أهمية مراعاة قيمة خدمات النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية بالنسبة لأسر الكربون والتكيف مع تغير المناخ مع قيام صانعي القرار بالتفاوض تحت رعاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وقد أسفر هذا التقرير عن شراكة استراتيجية مع لاعبين رئيسيين، مثل حكومة إندونيسيا، ووضع مشروع لمرافق البيئة العالمية لتمويله أثناء فترة التجديد الخامسة لصندوق مرفق البيئة العالمية. وستضع الشراكة الاستراتيجية منهجيات لتقدير قيمة النظم الإيكولوجية الساحلية داخل المياه، وتقييم النظم الإيكولوجية، واستطلاع طريقة لسداد قيمة آليات خدمات النظام الإيكولوجي، وربط ذلك، حيثما أمكن، بمفهوم تخفيض الانبعاثات من إزالة الغابات وتدهورها. ولدعم هذه المبادرات، صدر في عام ٢٠١٠ دليل عن أساليب تقييم خدمات النظام الإيكولوجي البحري والساحلي. وتطبق هذه الأساليب على النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، على النحو الذي يطلبه مسؤولو البرامج الإقليمية والوطنية.

١٥ - وقد وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامجاً رائداً لدعم البلدان التي تسعى للتكيف مع تغير المناخ عن طريق نهج قائم على النظام الإيكولوجي. وتشكل الدول الجزرية الصغيرة النامية والمناطق الساحلية المنخفضة العنصر الغالب في هذا البرنامج. وانصب التركيز الرئيسي لجهود التكيف في هذا البرنامج على تقديم الدعم للبلدان النامية من أجل إجراء تقييمات عن مدى التأثير وبناء القدرات لتمكينها من المحافظة على مرونتها تجاه تلك النظم التي تعد أكثر تأثراً بتغير المناخ، ومضاعفة خدمات النظام الإيكولوجي من أجل التكيف. وتشمل الأنشطة خلال المرحلة الأولى من البرنامج وضع وتنفيذ سياسات تقنية وتدخلات مالية مثل مشاريع التكيف التجريبية في النقاط الساحنة في المناطق الساحلية المنخفضة، والتي تشمل الدول الجزرية الصغيرة النامية والمدن الساحلية.

١٦ - ويشمل عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن تغير المناخ أيضاً الحد من المخاطر. فقد أصدر على سبيل المثال كتيباً عن إدارة مخاطر الكوارث بالنسبة للأماكن السياحية الساحلية في منطقة البحر الكاريبي، واستحدث أداة لتقييم مخاطر تغير المناخ في المناطق الساحلية.

هـ - برنامج البحار الإقليمية

١٧ - تعد اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية من بين قصص نجاح برنامج الأمم المتحدة للبيئة على المدى الطويل ولا تزال تمثل برامج سياسية فعالة بدرجة كبيرة للتعامل مع القضايا الوطنية والعابرة للحدود التي تؤثر على البيئة البحرية والساحلية. ويتولى برنامج البيئة إدارة ست اتفاقيات من بين ١٨ اتفاقية و خطة عمل، ويقدم برنامجاً عالمياً للتنسيق بالنسبة لها جميعاً.

١٨ - وقد تركز الدعم المقدم لبرنامج البحار الإقليمية على تعزيز التواصل بين العلوم والسياسات من أجل التنوع البيولوجي البحري. ومن أجل زيادة الاهتمام بالتنوع البيولوجي الحيوي في عام ٢٠١٠، وهي السنة التي أعلنت باعتبارها السنة الدولية للتنوع البيولوجي، والتي شهدت الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، أصدر برنامج البيئة ١٩ تقريراً للتقييم البحري. وقد وفرت سلسلة تقييمات وتوقعات التنوع البيولوجي البحري، والتي تشمل اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية، خط أساس لحالة التنوع البيولوجي البحري في كل إقليم، مع توقعات بشأن المستقبل بحلول عام ٢٠٥٠ على ضوء الآثار المتوقعة لتغير المناخ. وساهمت مطبوعات أخرى لبرنامج البيئة تتعلق بالبيئة البحرية وصدرت في ناغويا، في إثراء المناقشات بشأن وضع أهداف للمناطق المحمية البحرية وأحكام المقرر د.١ - ١١/٧ بشأن مصايد الأسماك.

١٩ - وقد أحرز كثير من اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية تقدماً كبيراً في تقييم المسائل المتعلقة بالإدارة المتكاملة لموارد المياه، والتلوث، وتدمير الموائل، واستخدام الموارد، والأهم من ذلك وضع وتنفيذ خطط عمل استراتيجية لمعالجة هذه القضايا، وافقت الدول الأعضاء على كثير منها. أما الخطوات التالية فهي مواصلة التنفيذ العملي لخطط العمل الاستراتيجية هذه من أجل ضمان آليات للتمويل المستدام التي تساعد على التخطيط الطويل الأجل.

واو - برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية

٢٠ - وفقاً للتوجيهات التي قدمت في الدورة الثانية للاجتماع الاستعراضي الحكومي الدولي المعني بتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، والمعقود في بيجين في الفترة من ١٦

إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، وتمشياً مع الاستراتيجية الساحلية والبحرية لبرنامج البيئة، سيركز برنامج العمل العالمي أنشطته في المستقبل على المياه المستعملة وإدارة المغذيات، والقمامة البحرية، والتغير المادي، وتدمير الموائل.

٢١ - ولا تزال الأنشطة البرية التي تؤثر على جودة المياه الساحلية تمثل مشكلة رئيسية بالنسبة للبلدان كثيرة. وقد تناول برنامج العمل العالمي مسألة المياه المستعملة في عام ٢٠١٠، وأصدر تقريراً عن الدور المحوري لإدارة المياه المستعملة في التنمية المستدامة بعنوان "المياه المريضة"، والذي صدر في يوم المياه العالمي (٢٢ آذار/مارس). وقد أثار التقرير اهتماماً كبيراً بين أعضاء آلية الأمم المتحدة للتنسيق المشترك بين الوكالات والمعنية بالموارد المائية (لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية)، مع قيام برنامج البيئة بدور رئيسي في فرقة العمل التي تبحث عن حلول تقنية ومالية مبتكرة لقضايا المياه المستعملة.

٢٢ - كذلك ترتبط المغذيات المستخدمة في إنتاج الأغذية بتدهور نوعية المياه الساحلية. وقد تلقت الشراكة العالمية لإدارة المغذيات، التي استهلكت في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ لتخفيض إتمام النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية ومستجمعات المياه المرتبطة بها بالمغذيات، دفعة جديدة في عام ٢٠١٠ وتوسعت بدرجة كبيرة، لينضم إليها شركاء رئيسيون من القطاع الخاص مثل الرابطة الدولية لصناعة الأسمدة، وبرامج العمل الوطنية المعنية بمصادر التلوث البرية، والتي تعد الآلية الأساسية التي تستخدمها البلدان في تنفيذ برنامج العمل العالمي.

٢٣ - وعلى المستوى الإقليمي، أُحرز تقدم كبير في معالجة القضايا التي يشملها برنامج العمل العالمي. وعلى سبيل المثال، بدأ نفاذ البروتوكول المتعلق بالتلوث من مصادر وأنشطة برية والملحق باتفاقية حماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى، ويحظى بدعم من صندوق إقليمي كاريبي أنشئ حديثاً، وهو صندوق مشترك بين برنامج البيئة ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية من أجل إدارة المياه المستعملة، ويمول جزئياً عن طريق مرفق البيئة العالمية.

٢٤ - واعتمدت الأطراف في الاتفاقية المعدلة لحماية وتنمية البيئة البحرية والساحلية لغرب المحيط الهندي بروتوكولاً مماثلاً لحماية البيئة البحرية والساحلية لغرب المحيط الهندي من المصادر والأنشطة البرية.

٢٥ - وقد حصل البروتوكول المتعلق بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط والملحق باتفاقية حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط على التصديقات الستة المطلوبة لبدء نفاذه في عام ٢٠١٠، مع أن الاتفاقية لم تعتمد بعد بصورة رسمية.

٢٦ - وتشمل الإنجازات الأخرى بدء الإجراءات في إطار خطة العمل لحماية وإدارة البيئة البحرية والساحلية لمنطقة شمال غرب المحيط الهادئ لتقدير حالة إتمام المياه بالمغذيات، بما في ذلك تقييم المصادر البرية للمغذيات في المنطقة. وفي دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، خاصة على المستوى المحلي، تم بناء القدرات لإدارة المياه المستعملة، ويوجد في شرق أفريقيا الآن قدرة زائدة لإدارة النفايات الصلبة. وفي منطقة البحر الكاريبي، تقوم البلدان بتحسين إدارتها المتكاملة لمستجمعات المياه وللمناطق الساحلية بعد ذلك، بما في ذلك عن طريق الحد من انسياب مبيدات الآفات.

٢٧ - ويعمل مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي والمكتب الإقليمي لأمريكا الشمالية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي التابعة للولايات المتحدة

الأمريكية لتنظيم المؤتمر الدولي الخامس المعني بالحطام البحري في هونولولو في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١. وسيجمع المؤتمر مشاركين لبحث مسألة الحطام البحري على النطاق العالمي ووضع حلول على المستوى المحلي لتحسين السلامة العامة للنظام الإيكولوجي والتنوع الإيكولوجي الذي يعتمد عليه. وسيتيح المؤتمر منتدى لتقاسم نتائج البحوث، والنهج المبتكرة، والحلول من جميع أنحاء العالم.

٢٨ - وقد تقرر مبدئياً عقد الدورة الثالثة للاجتماع الاستعراضي الحكومي الدولي المعني بتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ورهنًا بتوافر التمويل، يخطط برنامج البيئة للاستفادة من هذه الدورة في تعزيز وإقامة شراكات استراتيجية للحماية الساحلية والبحرية، والتوصل إلى اتفاق بشأن سلسلة من خطط العمل الخمسية المتعددة الأطراف وأصحاب المصلحة المتعددين بشأن تعميم أهداف برنامج العمل العالمي على المستويين الوطني والإقليمي؛ تخفيض إحتام المياه الساحلية بالمغذيات؛ وتنشيط إدارة المياه المستعملة في مستجمعات المياه الساحلية؛ والحد من القمامة البحرية؛ ومنع ومعالجة التغير المادي وتدمير الموائل الساحلية.

زاي - وحدة الشعاب المرجانية

٢٩ - تم نقل وحدة الشعاب المرجانية من المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في كمبريدج، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، إلى المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ لتقديم خدمة أفضل لمجتمع الشعاب المرجانية، نظراً لأن بانكوك، على سبيل المثال، قريبة من منطقة يوجد بها أعلى تنوع للشعاب المرجانية على نطاق العالم حيث توجد برامج نشطة للشعاب المرجانية مثل مبادرة مثلث الشعاب المرجانية التي تشمل الشعاب المرجانية، ومصايد الأسماك والأمن الغذائي، ونحدي ميكرونيزيا. وتم تعيين منسق للوحدة في أواخر عام ٢٠١٠ بهدف وضع برنامج علمي والتواصل مع المبادرات الإقليمية الرئيسية الأخرى.

حاء - الدول الجزرية الصغيرة النامية

٣٠ - قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعماً كبيراً للدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (برنامج عمل بربادوس) ولمساعدتها على المشاركة في استعراض السنوات الخمس لاستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وحدد برنامج البيئة مجالات الأولوية في إطار برنامج العمل لتتواءم مع خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات حيث يمكنه مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن الأمثلة على المساعدة التي قدمها إصدار دليل يستند إلى تجارب هذه الدول لمساعدتها على تلبية احتياجاتها الفريدة للاضطلاع بالإدارة المتكاملة للموارد المائية. ويستكمل هذا الدليل أنشطة برنامج البيئة المتعلقة بالمياه المستعملة، بما في ذلك التدريب، ومرافق معالجة المياه المستعملة، والأراضي الرطبة المقاومة لمعالجة مياه الصرف الصحي، وإدارة النفايات الصلبة.

٣١ - وقد حقق كثير من أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ برنامج العمل نتائج في عام ٢٠١٠. وتشمل بعض الأمثلة تقديم الدعم لتنفيذ أطر وطنية للسلامة الحيوية في إطار بروتوكول كارتاخينا عن السلامة الحيوية الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي؛ والإدارة المتكاملة المعززة للموارد المائية في بلدان منطقة البحر الكاريبي (الالتزام المعزز وقدرة البلدان على تعزيز

نُهج متكامل لإدارة مستجمعات المياه والمناطق الساحلية) والمحيط الهادئ (البيئة التمكينية المعززة لتنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي للمياه الدولية) والمحيط الأطلسي والمحيط الهندي (تقديم الدعم لمواجهة المعوقات المتعلقة بالبحر والحواجر أمام تطوير إدارة متكاملة للموارد المائية واستراتيجيات لكفاءة استخدام المياه).

٣٢ - وقد جرى في عام ٢٠١٠ استعراض السنوات الخمس لاستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد دعم برنامج البيئة العملية التحضيرية لهذا الاستعراض على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية عن طريق التعاون في إعداد تقارير تقييم وطنية، وتنظيم اجتماعات تحضيرية إقليمية وأقاليمية، وإصدار الوثيقة الختامية ذات الصلة لهذه الاجتماعات والاجتماع الخاص بالاستعراض الرفيع المستوى.

ثالثاً - التحديات

٣٣ - يزداد الدعم لتعزيز الاستراتيجية البحرية والساحلية في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة واتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية. وقد أظهر بعض البلدان التزامه عن طريق تقديم تمويل كبير. وكما في أي برنامج لإعادة البناء، لا يزال هناك الكثير الذي يلزم عمله: فيحتاج الأمر إلى شراكات جديدة، ويجب تعزيز الشراكات القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، ويلزم جمع الأموال وتحسين مهارات الموظفين. وتتفاوت مستويات الدراية الفنية، والتمويل، والدعم السياسي بدرجة كبيرة للغاية بين اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية، ولهذا يمكن أن يمثل التنفيذ المنسق للبرامج من خلال هذه المبادرات تحدياً يتطلب نهجاً ومستويات دعم متباينة من جانب برنامج البيئة. وكان عدم اكتمال العمل الخاص من جانب الحكومات للحد من المصادر البرية للتلوث يمثل تحدياً بالنسبة لجمع الأموال من أجل تنفيذ بعض أموال التنشيط بصورة كاملة، وكذلك لتحقيق أهداف الدورة الثانية للاجتماع الاستعراضي الحكومي الدولي المعني بتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية. ويقدم مرفق البيئة العالمية، ضمن آخرين، دعماً عن طريق مشاريع لتنفيذ اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية وبرامج العمل الاستراتيجية. غير أن وضع مثل هذه المشاريع وإدارتها يتطلبان دراية فنية كبيرة والعديد من الموظفين.

رابعاً - الشراكات

٣٤ - تمهيداً لتنفيذ إعلان ماندانو بشأن المحيطات والمقرر د.١ - ٧/١١، وتنفيذ الاستراتيجية البحرية والساحلية، أقام برنامج البيئة شراكات مع سائر منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، ومعاهد البحوث، والمنظمات الإقليمية، والقطاع الخاص. وتم تطوير أو تمديد شراكات رئيسية تشمل منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وكثير منها أعضاء فيما يعرف باسم "شبكة الأمم المتحدة للمحيطات" وهي آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات ومعنية بقضايا المحيطات والمناطق الساحلية داخل منظومة الأمم المتحدة (وكانت تعرف قبل ذلك باسم "شبكة المحيطات والمناطق الساحلية").

٣٥ - ويعد برنامج البحار الإقليمية شريكاً رئيسياً في معالجة القضايا البيئية البحرية والساحلية وتسهيل جهود الحكومات الوطنية، ومؤسسات التمويل، والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بهذه القضايا. وكان

أحد الإنجازات الرئيسية يتمثل في تنسيق وإصدار تقارير عن تقييم وتوقعات التنوع البيولوجي البحري مع اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية. ويوفر برنامج العمل الرئيسي إطاراً رئيسياً لشراكات تشمل وكالات الأمم المتحدة، وحكومات وطنية، والقطاع الخاص، ومنظمات غير حكومية، وأوساط البحوث. ويقوم برنامج العمل العالمي بتحديد هذه الشراكات من خلال معالجته للقضايا الناشئة كما طالب المقرر د.1 - ٧/١١ وإعلان ماندانو بشأن المحيطات.

٣٦ - وقد حققت هذه الشراكات نتائج هامة في عام ٢٠١٠. وفيما يلي بعض الأمثلة:

(أ) بناءً على نتائج تقرير مشترك أصدرته هذه الشراكات بعنوان "الكربون الأزرق: دور المحيطات الصحية في أسر الكربون"، أعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة مبادرة عالمية عن الكربون الأزرق، ووسعت شراكاتها مع حكومة إندونيسيا، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، ومنظمة الحفظ الدولية لتزويد الحكومات بأدوات من أجل تقييم خدمات النظام الإيكولوجي، خاصة من حيث أسر الكربون وتخزينه؛

(ب) اتسعت الشراكة العالمية لإدارة المغذيات، منذ إنشائها في أيار/مايو ٢٠٠٩، لتشمل شركاء إضافيين مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، واللجنة الأقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وانضم إلى هذه الشراكة أيضاً القطاع الخاص، وأوساط أكاديمية، ومؤسسات للبحوث، وقدمت مساهمات مالية وتقنية خاصة؛

(ج) في إطار آلية الأمم المتحدة للتنسيق المشترك بين الوكالات والمعنية بالموارد المائية، تولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تنظيم فرقة العمل المعنية بإدارة المياه المستعملة التابعة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية؛

(د) واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الأقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو شراكتهما الطويلة الأجل لتقييم النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، كما يتضح من قيادتهما المشتركة للعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. ويشارك في هذه العملية أيضاً سائر وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة، وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، والمنظمة البحرية الدولية. ويعمل برنامج البيئة أيضاً مع اللجنة الأقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة في برنامج تقييم المياه العابرة للحدود التابعة لمرفق البيئة العالمية؛

(هـ) ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع وكالات أخرى (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي التابعة للولايات المتحدة، والمنتدى العالمي للمياه، والبنك الدولي) في مختلف مشاريع مرفق البيئة العالمية.

خامساً - الدعم المالي

٣٧ - استخدمت عدة مصادر للتمويل عن طريق برامج ثنائية ومرفق البيئة العالمية لدعم تنفيذ المقرر د ١١/٧. وقدمت حكومات النرويج، وإسبانيا، وفنلندا، دعماً مالياً كبيراً لإعداد نهج لإدارة النظام الإيكولوجي على المستويين الإقليمي والوطني. واستخدمت أموال الجهات المانحة لدعم تعزيز المناطق المحمية البحرية، والتقييمات، والتخطيط المكاني البحري، والإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي. ويأتي معظم الدعم لبرنامج العمل العالمي من بلجيكا، والمفوضية الأوروبية، وإسرائيل، وإيطاليا، وهولندا، والنرويج، والولايات المتحدة، ويوجه نحو تعزيز إدارة المياه المستعملة، وتعميم أنشطة برنامج العمل العالمي، وتطوير الشراكة العالمية لإدارة المغذيات. ولا تزال الولايات المتحدة الجهة الداعمة الرئيسية لبرنامج الشعاب المرجانية التابع لبرنامج البيئة. وتعد المفوضية الأوروبية أحد المساهمين الرئيسيين في أنشطة البحر الأبيض المتوسط، إما بصورة مباشرة عن طريق مساهمتها في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، أو بصورة غير مباشرة عن طريق مجموعة من المشاريع الممولة.

٣٨ - ووضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ونفذ سلسلة من المشاريع الإقليمية التي تعالج قضايا بحرية وساحلية عابرة للحدود تم تحديدها والاعتراف بها، بدعم مالي من مرفق البيئة العالمية وجهات مانحة أخرى. ويستمر تعزيز دعم برنامج البيئة للبلدان عن طريق حافظة من مشاريع مرفق البيئة العالمية تتجاوز قيمتها ٣٠ مليون دولار، حيث يقدم برنامج البيئة وشركاؤه دولارين على الأقل مقابل كل دولار يقدمه مرفق البيئة العالمية. ويجري حالياً تنفيذ مشروع عن الشراكة الاستراتيجية من أجل البحر الأبيض المتوسط مع شركاء من بينهم البنك الدولي، واليونسكو، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأغذية والزراعة. ويتولى التمويل المقدم من البنك الدولي سد الثغرات المالية التي تواجهها بلدان مؤهلة لمواجهة المصادر البرية للتلوث وحفظ التنوع البيولوجي. وقد أسفر مشروع للإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه والمناطق الساحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي عن نتائج تمثلت في تحسين إمدادات المياه، وإدارة المياه المستعملة، واستعادة النظام الإيكولوجي الساحلي في مواقع إيضاحية مختارة. ويجري تنفيذ مشاريع تعالج القضايا البيئية البحرية والساحلية في تيارات المياه الدافئة بجزر كناري وغينيا، في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة البحرية الدولية. وقد استكمل بنجاح مشروع لمواجهة الأنشطة البرية التي تؤثر على البيئة البحرية والساحلية في غرب المحيط الهندي. ويوفر هذا المشروع أساساً للجهود المنسقة على المستويين الوطني والإقليمي.

٣٩ - وقدمت حكومة فنلندا، ومرفق البيئة العالمية، وشركاء آخرون دعماً مالياً لوضع منهجية خاصة بتقييم حالة المياه العابرة للحدود وسلامتها. ومن المتوقع تطبيق هذه المنهجية على التقييمات الإقليمية. وعن طريق التمويل المقدم من مرفق البيئة العالمية، تم تعزيز تقاسم المعرفة وتقاسم المعلومات وإدارتها بالنسبة لقضايا المياه العابرة للحدود، مع التركيز على المعرفة والبيانات العلمية المتصلة بالنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، وتجارب إدارة النظام الإيكولوجي البحري، والدروس المستفادة، وأدوات الإدارة والتقييم. وقد أدت المعارف والمعلومات التي تجمعت من خلال هذه الجهود إلى مواصلة تحسين قدرة وجهود البلدان النامية في تنفيذها للمبادرات البحرية والساحلية.